TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.7/Add.1
17 September 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية
المتصلة بذلك
الدورة الثالثة
جنيف، ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الثالثة
(١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)

المقرر: السيد زوران يولفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

المتحدثون

رئيس فرع الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية وتدفقات التكنولوجيا
مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المنشآت
وزارة التجارة، الهند
الهند، (باسم المجموعة الآسيوية والصين)

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات الوفود، كل على حدة - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8104
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5657/5655

الفصل الثاني

التطورات الأخيرة في اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

(البند ٣)

١- قال رئيس فرع الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية وتدفقات التكنولوجيا التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع إن الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم قد ازداد للسنة السابعة على التوالي. والسبب الرئيسي في هذا الاتجاه المستمر هو الضغط التنافسي القوي على الشركات عبر الوطنية المقرون بأداء اقتصادي جيد للعديد من البلدان المضيفة. وهذا الاتجاه لم يتأثر، عموماً، تأثيراً ملحوظاً بالمصاعب الاقتصادية التي تـُواجـَه في بعض المناطق، حتى الآن على الأقل. وشدد على أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر على مدار السنة الماضية حدثت في كافة مجموعات البلدان الرئيسية؛ أي البلدان المتقدمة والبلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة تحول. وفي هذه العملية استمرت البلدان النامية في زيادة نصيبها من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته. وجميع البلدان النامية شهدت في الواقع تدفقات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر ما عدا أفريقيا، أين استقر الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوياته لعام ١٩٩٦. وحتى في هذه الحالة كانت هناك علامات على حدوث تطورات إيجابية في أفريقيا مثلما أوضحته مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن "الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا: الأداء والاحتمالات". وبيـَّنت هذه المذكرة أنه على حين أن المواقع التقليدية من مثل شمال أفريقيا والبلدان الغنية بمواردها الطبيعية هي أبرز المواقع إلا أن الدينامية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر عمت لتشمل عدداً متزايداً من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي هذا الصدد لاحظ أن هناك بعض المفاهيم الخاطئة فيما يتعلق بالاستثمار في أفريقيا وأن الفرص الاستثمارية المذكورة يجب أن تقيـَّم على أساس الوقائع السائدة في كل بلد بمفرده و/أو في كل صناعة من صناعات البلد. وأشار كذلك إلى التقرير الذي أ ُعد للدورة المقبلة لمجلس التجارة والتنمية بشأن "الأزمة المالية في آسيا والاستثمار الأجنبي المباشر: تقييم". وعلى أساس تحليل ذلك التقرير خلص إلى أنه على حين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الخمسة الأشد تأثراً في المنطقة (وحتى إلى المنطقة ككل) قد يتدنى شيئاً ما في عام ١٩٩٨ فإن الآفاق المرتقبة لما بعد ذلك التاريخ تعتمد إلى حد بعيد على مدى امتداد الأزمة المالية لتشمل القطاع الحقيقي. وأضاف يقول بما أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر - وهي الأ ُطر التنظيمية والتسهيلات التجارية والمحددات الاقتصادية - تبقى ذات جاذبية في البلدان المتأثرة بالأزمة، هناك مجال للتفاؤل الحذر فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في الأجلين القصير والمتوسط. وفي الأجل الأطول تبقى الاحتمالات المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان المتأثرة - وللمنطقة ككل، إيجابية.

الفصل الثالث

بحث واستعراض الاتفاقات القائمة بشأن الاستثمار لتحديد الآثار المترتبة عليها بالنسبة للتنمية علـــى النحو المطلوب في الفقرة ٨٩(ب) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢- كان أمام اللجنة، لنظرها في هذا البند الوثيقة التالي ذكرها:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار الاقليمية والمتعددة الأطراف القائمة وأبعادها الانمائية" (TD/B/COM.2/11-TD/B/COM.2/EM.3/3)

بالإضافة إلى ذلك، أُتيحت للجنة وثيقتا معلومات أساسية غير رسميتين هما مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن "قضايا متصلة بالبعد الانمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية" (TD/B/COM.2/CRP.2) مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ والتقرير النهائي عن الندوة الاقليمية لآسيا بشأن "ترتيبات الاستثمار الدولية والآثار المترتبة عليها بالنسبة للبلدان النامية" (١٥-١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، نيودليه، الهند).

٣- تناولت **مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المنشآت** الكثير من الاستفسارات الموجهة من الوفود فيما يتعلق بحالة الأعمال المتصلة بسلسلة الورقات المكرسة لقضايا الاستثمار الأجنبي المتعدد الأطراف فبيَّنت أن هذه الورقات قد عرضتها الأمانة أول مرة في أوائل عام ١٩٩٧. و قد جمعت الأمانة أثناء النصف الثاني من عام ١٩٩٧ ما تحتاجه من الأموال للاضطلاع بما يلزم من بحوث وتحاليل وبدأ الصندوق الاستئماني لعمل الأونكتاد المتعلق بوضع إطار ممكن متعدد الأطراف بشأن الاستثمار مهامه في أواخر عام ١٩٩٧. وفي ذلك الوقت بدأ توظيف خبراء إضافيين للعمل على سبيل التفرغ بشأن السلسلة وهم الآن بصدد الالتحاق بوظائفهم. وبالنظر إلى الحاح المسألة من ناحية أخرى بدأت في أوائل عام ١٩٩٨ الأعمال التحضيرية لهذه السلسلة. وحالياً أُنجز العمل المتعلق بورقة واحدة وهناك ست ورقات في مرحلة متقدمة من الصياغة. وتتوقع الأمانة أن تكون هذه الورقات جاهزة هذا العام. وبالنظر إلى تشعب وحساسية القضايا المطروقة توخت الأمانة بالغ العناية في إعداد هذه السلسلة وأخذت بمبدأ الاستعراض المنتظم الذي يجريه النظراء. وختمت المتحدثة كلمتها معبرة عن ارتياحها لاهتمام الوفود بهذه السلسلة.

٤- وقام **رئيس فرع الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية وتدفقات التكنولوجيا التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع**، في ملاحظاته التمهيدية،، باستعراض وجيز للجوانب الرئيسية للعمل الذي اضطلع به الأونكتاد حتى الآن فيما يتعلق بالاتفاقات القائمة بشأن الاستثمار ولاحظ أن الأمانة تواجه حالياً تحدياً أساسياً يتمثل في معرفة كيفية الترويج، من ناحية عملية، للأهداف الإنمائية عن طريق الاتفاقات الاستثمارية الدولية. والواقع أن مسألة مدى خدمة الاتفاقات الاستثمارية الدولية لهذه الأهداف وكيفية تلك الخدمة تستدعي اهتماماً إضافياً. فإذا أريد للاتفاقات الدولية أن تكون عاملاً مساعداً فلا بد من التصدي على نحو مفيد بصورة متبادلة لهموم الجهات الفاعلة الرئيسية ألا وهي البلدان المضيفة والبلدان

الموطن والمستثمرون. واقترح عدداً من النهوج التي يمكن اعتمادها في هذا الصدد. وهناك نهج قوامه وضع قائمة بالعناصر الموائمة للتنمية التي يلزم أن تؤخذ بعين الاعتبار عندما يتم التفاوض على الاتفاقات الاستثمارية الدولية. وهناك نهج ثان يمكن أن يتمثل في تعيين مجموعات من الأهداف الإنمائية التي يمكن أن تخدمها الاتفاقات الاستثمارية الدولية. ثم هناك نهج ثالث يكمن في كفالة كون مضمون مثل هذه الاتفاقات وهيكلها وتنفيذها لاحقاً تعكس الأهداف الإنمائية. وأخيراً دعا اللجنة إلى النظر في هذه المسألة على مستوى السياسة العامة وأن ترشد الأمانة إلى القضايا والعناصر والنهج الممكن اعتبارها أفيد وذات مغزى بالنسبة للحكومات كيما يمكن للعمل مستقبلاً الذي تقوم به الأمانة بشأن البعد الإنمائي للاتفاقات الاستثمارية الدولية أن ينطلق على درب محدد.

٥- وقام **رئيس اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة وأبعادها الإنمائية** بتقديم تقرير الاجتماع. وأجمل الآراء المعرب عنها في الاستنتاجات المتفق عليها التي جاء فيها أنه يمكن الاضطلاع بمزيد من العمل بهدف توضيح الأبعاد الإنمائية التي ينبغي مراعاتها عند صياغة اتفاقات الاستثمار الدولية. ثم أشار إلى الموجز الذي أعده عن الاجتماع وشدد على أن إيجاد إطار يتسم بالاستقرار والشفافية وقابلية التنبؤ ويتيح أيضا الأمن للمستثمرين من شأنه أن يساعد على اجتذاب التدفقات الاستثمارية التي يمكن أن تساهم في تعزيز القدرات المحلية. كما يمكن الإسهام في تحقيق هذه الأهداف عن طريق القيام بتحرير تدريجي موات للتنمية، ويتسم بتوقيت ووتيرة ملائمين ومرونة مناسبة، ويتيح مثلا معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية. وخاض بالتفصيل في عدد من النقاط فذكر بوجه خاص أن اتفاقات الاستثمار الدولية، وإن كانت تهدف إلى زيادة التدفقات الاستثمارية، لا تؤدي في ذاتها إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن العامل الأساسي في اجتذاب الاستثمارات هو تهيئة بيئة سياسية مستقرة؛ وأن جميع اتفاقات الاستثمار الدولية ينبغي أن تسعى إلى تحقيق النجاح التام وأن التدفقات الاستثمارية لا ينبغي أن تكون محصلتها صفرا؛ وأن التحرير الاقتصادي ينبغي أن يقترن بسياسات اقتصادية محلية سليمة ومتماسكة.

٦- ولاحظ أيضا أنه لا بد من سد الثغرة بين الشواغل المشروعة لبلدان المنشأ وهي وجوب توفير الأمن والمعاملة المنصفة لمستثمريها والمخاوف المشروعة للبلدان المضيفة من أن تؤثر عملية التحرير تأثيرا سلبيا في مستثمريها المحليين. وأشار إلى الإدراك المتزايد لزوال التمييز تدريجيا بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة لأن بلدانا عديدة تؤدي دور المنشأ والمضيف في آن واحد. وأخيرا، شدد على أنه لا ينبغي ضمان شفافية القوانين فحسب، وإنما ينبغي أيضا، وهذا أهم، ضمان شفافية الدوافع، وخاصة دوافع أصحاب المصالح في عملية الاستثمار، أي المستثمر الأجنبي وبلد المنشأ والبلد المضيف والمستثمر المحلي. وفي هذا الصدد، أعرب عن أمله في أن يبحث الأونكتاد إمكانية إعداد مصنوفة لهذه المصالح المختلفة.

٧- وقدم **الأمين المشارك، وزير التجارة الهندي،** تقرير الندوة الإقليمية لاتفاقات الاستثمار الدولية وآثارها بالنسبة إلى البلدان النامية، التي اشترك في عقدها الأونكتاد وحكومة الهند يومي ١٥ و١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ في نيودلهي. وقال إن الندوة استعرضت الإطار القانوني الدولي الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر والقضايا الرئيسية ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، وأن المناقشات ركزت أيضا على مبادرات منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولاحظ أن معظم المشاركين في الندوة رأوا أن البلدان المضيفة ينبغي أن تكون قادرة على تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تستطيع اختيار المزيج المناسب من السياسات والشروط المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، مراعية في ذلك احتياجاتها الإنمائية.

وأشار إلى أن المشاركين سلّموا بتعقد وتنوع القضايا التي ينطوي عليها وضع إطار ممكن متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، وأن آراء مختلفة أبديت حول ما إذا كان التوصل إلى هذا الاتفاق ممكنا أو حتى مستصوبا، وما إذا كان وجوده يشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان والقطاعات التي لا تستطيع اجتذاب هذه الاستثمارات في الإطار الحالي. ثم تلا نص "رسالة نيودلهي" التي أكدت أن على البلدان النامية أن تستخلص العبر من المناقشات والمفاوضات المتعددة الأطراف السابقة وأن تكون على أهبة الاستعداد لاتخاذ مبادرات متماسكة فيما يخص أي مناقشات تعقد مستقبلاً، كي تستطيع التعبير عن احتياجاتها المحددة. وسلمت الرسالة أيضاً بالقيمة التثقيفية لهذه الندوات من حيث أنها تحسن فهم المشاركين للقضايا وآثارها المحددة، وشجعت الأونكتاد على مواصلة مساعدة البلدان النامية على المشاركة بأكبر قدر من الفعالية في اتفاقات الاستثمار الدولية، وذلك بسبل مختلفة منها تنظيم المزيد من الندوات الإقليمية حول هذا الموضوع.

٧- وأكد المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (الهند) أهمية وضرورة إيلاء الاهتمام للسبل التي تستطيع بها اتفاقات الاستثمار الدولية، أيا كان المستوى الذي تبرم فيه، أن تخدم الأهداف الإنمائية. وقال إنه يجب إعمال هذه الأهداف في اتفاقات الاستثمار ومن خلالها. وأوضح أن مجموعته والصين ليسعدها لو استمر العمل بشأن البعد الإنمائي بنشاط ولو أمكن تقديم آراء ملموسة في هذا الصدد. وقال إن الأزمة المالية الآسيوية أظهرت أن التعاون الدولي في مجال التدفقات الرأسمالية يتسم بالأهمية من أجل إحراز الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية على حد سواء. وذكر أن الأزمة خلفت أيضا أثرا عميقا في العالم الصناعي، على نحو أظهر الترابط المتزايد الذي تجلبه العولمة. ولئن كان لتقلب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل تأثير خطير في بعض من أكثر الاقتصادات النامية الآسيوية نجاحا فإنه لم يؤثر إلا تأثيرا طفيفا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك البلدان. وهذا فارق لا بد من مراعاته عند وضع القواعد الوطنية والدولية الخاصة بالاستثمار. وأضاف قائلا إن على السياسات الوطنية الرامية إلى تقليص حرية التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل أن تتلافى إقامة العراقيل أمام الاستثمارات المباشرة. وفي مقابل ذلك، يتعين على السياسات الدولية الرامية إلى إنشاء إطار يتسم بالشفافية والاستقرار وقابلية التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر أن تتلافى التدخل في الحق السيادي للحكومات الوطنية في السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية. وأكد أن أوجه الترابط المعقدة هذه بين التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل والطويلة الأجل تحدو على التعمق في دراسة أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها والآثار المترتبة عليها، ومواصلة بناء قدرة البلدان النامية على التصدي لهذه القضايا.

٨- وشدد على أن العمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن الإطار المتعدد الأطراف للاستثمار لا ينبغي أن يقوم على افتراض أن الحاجة إلى إطار متعدد الأطراف تحظى بتأييد واسع النطاق. وقال إن ولاية الأونكتاد تشير إلى "الآثار بالنسبة للتنمية" وليس فقط "الجوانب المواتية للتنمية"، ومن المهم أن يبقى هذا التمييز ماثلا في الأذهان. وأكد أن ولاية الأونكتاد محايدة ولا تنطوي على تحديد مسبق لنتائج التحليل أو حكم مسبق عليها. كما أن التحليل لا ينحصر في مجرد تحديد الجوانب المواتية للتنمية. فإذا تبين أن هناك جوانب مواتية للتنمية فلا بد من تحديدها وتحليلها أيضا.

- - - - -